

التجديد الاصولي عند السيد محمد باقر الصدر

م.د. محمد فرحان عبيد النائلي
كلية الفقه - جامعة الكوفة

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله المصطفى محمد(ص) وآله الطيبين الطاهرين(ع) وصحبه الغر الميامين (رض) ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين . وبعد .

السيد الشهيد محمد باقر الصدر واحد من الظواهر الكبيرة في الحياة الاسلامية والانسانية في القرن الأخير، وقد تميّز بخصائص افتقدتها الكثير من الشخصيات التي ظهرت في هذا القرن وسعت نحو التغيير والتطوير، وقراءة مثل هذه الشخصية قد يوقع القارئ في بعض الأخطاء حينما يحملها ما لم ترده أو يسلب عنها ما تميّزت به.

ولا يخفى ان مشروع السيد الشهيد الصدر(قدس) التجديدي، والذي اراد من خلاله محاكاة الحياة العامة ووضع الخطوط العريضة لها بغية حل المشاكل التي يعاني منها الانسان مبتدأً بوضع أسس وافكار رصينة تعبر عن الرؤية الحقيقية للاسلام تجاه الحياة وما يتجدد فيها من مسائل بدأ بالاصول إذ طرح فكرة المنظومة الاصولية المترابطة والتي لا ينفك بعضها عن البعض الاخر، ساعياً لتحقيق هذا الغرض لإيجاد نظريات تعالج الواقع المعاصر.

ويحاول الباحث في هذه الصفحات البسيطة أن يذكر رشفة من التجديد الاصولي على خط أصول الفقه الاسلامي عند الشهيد الصدر، إلا أنه وانطلاقاً من ضرورة الشفافية في تحديد وترسيم البحث من اللازم أن نعرف أننا لا نعالج هنا المبررات التاريخية والموضوعية التي ولدت ظاهرة الصدر وجاءت بها، وإنما نقرأ نفس نتاجاته التي تصلح شاهداً على خاصية التجديد عنده مع الأخذ بالاعتبار فترته وظرفه ومحيطه التاريخي.

أهداف البحث : دراسة التجديد الاصولي، والوقوف على سماته في الفكر الاصولي عند السيد محمد باقر الصدر.

منهجية البحث : أعتمد الباحث في تقسيم الدراسة الى مطالب اربع ثلاث مشفوعة بمقدمة وخاتمة واهم ما توصل اليه البحث من نتائج .

اما المطلب الاول : مفهوم التجديد الاصولي والسيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر ، وفيه مقصدان :

المقصد الاول : مفهوم التجديد الاصولي في اللغة والاصطلاح .

المقصد الثاني : السيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر .

أما المطلب الثاني : سمات التجديد عند السيد محمد باقر الصدر (قدس)

أما المطلب الثالث : التجديد في علم الاصول عند السيد محمد باقر الصدر

المقصد الاول : التجديد في الفكر الاصولي عند السيد محمد باقر الصدر

المقصد الثاني : التجديد الاصولي في منهجية الكتب الدراسية في الحوزة العلمية .

المقصد الثالث : التجديد الاصولي في تقسيم علم الأصول عند السيد الصدر

ثم ذكر الباحث اهم النتائج التي توصل اليها البحث واهم المصادر المعتمدة في البحث.

المطلب الاول : مفهوم التجديد الاصولي والسيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر .

المقصد الاول : مفهوم التجديد الاصولي في اللغة والاصطلاح .

اولاً - مفهوم التجديد الاصولي في اللغة :

١- التجديد في اللغة : عرف اهل اللغة والاختصاص التجديد في اللغة :

قال الجوهري: "جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ بالكسر جَدَّةً ، صَارَ جَدِيداً ، وهو نَقِيضُ الْخَلْقِ" (١) . وقال أيضاً : " وَتَجَدَّدَ الشيءُ صَارَ جَدِيداً ، وَأَجَدَّهُ وَاسْتَجَدَّهُ ، وَجَدَّدَهُ : أَي صَيَّرَهُ جَدِيداً " (٢) .

وقال الأزهري: وقال الليث : "الجدُّ: نقيضُ الهزلِ ، يُقالُ: جدُّ فلانٍ في أمره إذا كان ذا حقيقةٍ ومضاء... وأجدُّ ثوباً واستجدّه... والجدِيدانِ ، والأجدَانِ: اللَّيْلُ والنَّهَارُ" (٣) .

وقال ابن فارس: " سُمِّيَ كُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَأْتِ عَلَيْهِ الْأَيَّامُ جَدِيداً ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْجَدِيدَيْنِ وَالْأَجْدَيْنِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا جَاءَ ، فَهُوَ جَدِيدٌ " (٤) .

التجديد لغة اعاده الشيء إلى سيرته الأولى " جدد الثوب تجديدا: صيره جديدا. وتجدد الشيء تجديدا: صار جديدا، تقول: جددته فتجدد وأجدده أي الثوب وجدده واستجدده: صيره، أو لبسه جديدا فتجدد. والتجديد نقيض البلى والخلق" (٥)

٢- الاصول في اللغة: عرف اهل اللغة والاختصاص الأصول في اللغة بأنها: جمع أصل، وهو أسفل الشيء وأساسه، يقال: أصل الحائط ويقصد به الجزء الأسفل منه، ثم أطلق بعد ذلك على كل ما يستند ذلك الشيء إليه حسا أو معنى، فقليل أصل الابن أبوه، وأصل الحكم آية كذا أو حديث كذا، والمراد ما يستند إليه. (٦)

ثانياً - مفهوم التجديد الاصولي في الاصطلاح:

١- مفهوم التجديد في الاصطلاح: عبارة عن الفاعلية الإنسانية التي مصدرها الفرد والمجتمع، ويقوم التجديد على مبارحة وضع الحمول والجمود والثبات، والسعي إلى النماء والنمو والتغيير الفكري والعملية، إضافة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة في شتى مجالات الحياة.

٢- مفهوم الاصول في الاصطلاح: عرف هذا المصطلح بتعاريف كثيرة، مختلفة منها: " العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية" (٧) " أنه العلم بالعناصر المشتركة أو القواعد العامة في عملية استنباط الحكم الشرعي، أو تحديد الموقف العملي" (٨).

المقصد الثاني: السيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر.

اولا - ولادته ونشأته: ولد الشهيد الصدر في مدينة الكاظمية في (٢٥ ذي القعدة ١٣٥٣هـ) فوالده السيد حيدر بن السيد إسماعيل الصدر، (١٣٥٦هـ)، ووالدته بنت المرحوم آية الله الشيخ عبد الحسين آل ياسين، التي عاشت في كنف ثلاثة إخوة كلهم علماء معروفون بالفضيلة والتقوى، وهم المرحوم آية الله الشيخ محمد رضا آل ياسين، والرحوم العلامة المجاهد الشيخ راضي آل ياسين، والرحوم آية الله الشيخ مرتضى آل ياسين (قدس). جده آية الله السيد إسماعيل الصدر من مراجع تقليد الشيعة (ت ١٣٣٨هـ). ويتصل نسب عائلته بالإمام الكاظم. (٩)

أخوه الأكبر وأستاذه السيد إسماعيل الصدر (ت ١٣٨٨هـ) وأخته الشهيدة آمنة الصدر (بنت الهدى)، أعدمت معه. وفقد والده وهو لا يزال في سن الرابعة عشرة، وقد ترعرع في ظل حماية أخيه السيد إسماعيل الصدر وأمه^(١٠) ومارس نشاطه العلمي قبل زواجه حتى بلغ مرتبة الاجتهاد، ومارس تدريسه لبحث الخارج رداً من الزمن، ثم أقدم على الزواج من ابنة عمه السيد صدر الدين الصدر وقد رزقه الله تعالى ستة أولاد، رابعهم السيد جعفر. الذي لا زال يعيش في العراق، والباقي كلهم إناث.^(١١)

ثانياً - السيرة العلمية للسيد محمد باقر الصدر (قدس): بدأ الشهيد الصدر دراسته في السنة الخامسة من عمره وفي السابعة من عمره التحق بمدرسة متدى النشر الابتدائية، وأكمل جميع مراحلها الستة خلال ثلاث سنوات فقط ليتفرغ للدراسات الدينية في الحوزة العلمية. وقد أكمل دراسة السطوح بفترة قياسية. وفي (١٣٦٥هـ) انتقل الشهيد الصدر من الكاظمية إلى النجف الأشرف برفقة أخيه السيد إسماعيل وحضر دروس كبار العلماء في النجف الأشرف آنذاك في الفقه والأصول، وغيرها من الدروس الحوزوية. كما درس الفلسفة الإسلامية والفلسفة الغربية^(١٢).

وتتلمذ في مرحلة بحث الخارج على يد العلماء الاعلام وهم أساتذته خلال سنوات تحصيله العلمي كل من الشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد إسماعيل الصدر والسيد أبو القاسم الخوئي. والشيخ مرتضى آل يس الشيخ صدرا البادكوبي والسيد عبد الكريم علي خان. والسيد محمد باقر الشخص. وغيرهم من اساتذته^(١٣).

وقد أنهى دراساته الأصولية في سنة (١٣٧٨هـ). وبدأ بتدريس الخارج لعلم الأصول في نفس تلك السنة. كما أنهى دراساته الفقهية في سنة (١٣٧٩). وبدأ بتدريس الخارج لعلم الفقه في سنة (١٣٨١هـ). بدأ بتدريس البحث الخارج في الفقه وأصوله ودرس الفلسفة وتفسير القرآن^(١٤). وحضر عنده (قدس) العديد من الطلبة منهم السيد محمود الهاشمي، والسيد محمد الصدر، والسيد كاظم الحائري، والسيد محمد باقر الحكيم، والسيد عبد الحسين الأردبيلي، والشيخ محسن الأراكي، والسيد محمد باقر المهري، والشيخ إبراهيم الأنصاري وغيرهم.

واما مؤلفاته(قدس) :

١- فذك في التاريخ. ٢- غاية الفكر في علم الأصول. ٣- فلسفتنا. ٤- اقتصادنا.
٥- الأسس المنطقية للإستقراء. ٦- المعالم الجديدة للأصول. ٧- بحث حول الإمام المهدي .

٨- بحث حول الولاية ٩- الإسلام يقود الحياة.

١٠- المدرسة القرآنية. ١١- دور الأئمة في الحياة الإسلامية.

١٢- نظام العبادات في الإسلام. ١٣- بحوث في شرح العروة الوثقى.

١٤- دروس في علم الأصول(الحلقات).

١٥- الفتاوى الواضحة(رسالة عملية).

١٦- البنك اللاربوي في الإسلام. ١٧- موجز أحكام الحج.

١٨- حاشية على منهاج الصالحين للسيد الحكيم.

١٩- حاشية على صلاة الجمعة من كتاب شرائع الإسلام.

وبرز الصدر كأستاذ مجتهد في الفقه وأصول الفقه والفلسفة والمنطق، إلا أنه لم يتصد للمرجعية إلا بعد وفاة السيد محسن الحكيم، وكان قد أسس قبل ذلك حزب الدعوة الإسلامية، وكان هو مرجع التقليد بالنسبة لأفراد الحزب، وكذلك قلده أناس من خارج الحزب في العراق وخارج العراق^(١٥)

ثالثا - اعتقاله وشهادته : تعرض (قدس). للاعتقال من قبل السلطة البعثية في العراق أربع مرات:

الأولى : في عام ١٩٧٢م في مستشفى النجف

والثانية : في سنة ١٩٧٧ م إثر انتفاضة صفر الشيعية الخالدة

والثالثة :في شهر رجب، سنة ١٣٩٩ هجرية ومعه فضيلة الشيخ طالب السنجري

والرابعة: في شهر جمادى الأولى من سنة ١٤٠٠ هجرية، والمصادف (٩/٤ / ١٩٨٠)

وكان هذا هو الاعتقال الأخير الذي أدى إلى استشهاده بعد ثلاثة أيام تقريباً بنحو فجيع مع أخته العلوية الطاهرة (بنت الهدى) وأودعوه مثواه الأخير بحضور الشهيد السيد

محمد الصدر (قدس). في جو مليء بالرعب والإرهاب. ودفن في النجف الاشرف حيث مرقدته الحالي^(١٦)

المطلب الثاني : معالم وسمات التجديد عند السيد محمد باقر الصدر (قدس)
ان الفكر الإسلامي انحسر بشكل ملحوظ في مطلع القرن العشرين حتى أواسطه ووفدت له أفكار دخيلة من الشرق والغرب، وبعض هذه الأفكار والتوجهات حصل أصحابها على مراكز سياسية، حتى وصلوا الى دفة الحكم ولا يكاد ان يخلو بلد عربي وإسلامي من هذه الأفكار، مما دعا بعض المفكرين المسلمين الى النهوض بالواقع الإسلامي من جديد وكسر حالة الجمود الفكري والوقوف ضد حالة الإستقطاب التي حظيت بها الأفكار الغربية والثقافات الدخيلة من قبل شرائح كبيرة وواسعة من المجتمع الإسلامي ومن بين الذين نهضوا وكسروا طوق توارث المعلومات من جيل الى جيل السيد محمد باقر الصدر الذي اتخذ من أجل تحقيق هذا الهدف اسلوبين: أحدهما اسلوب تفكيك شعارات الخصوم وتحليلها وإبطالها بالدليل على كافة الميادين، والآخر هو إزاحة الستار عن الفكر الإسلامي الأصيل وإظهاره بمظهره وواقعه الحقيقي وإثبات حقيقة ان الإسلام والحياة يسيران جنباً الى جنب، بل ان الإسلام هو الذي خطط لمسار الحياة وتطورها وهذا ما أثبتته من خلال بحوثه وكتبه، في جميع أبواب المعرفة. وبما ان السيد الصدر من رواد النهضة الفكرية في القرن العشرين، فلا بد لنا أن نقف على معالم وسمات الفكر التجديدي، التي يمكن إيجازها بما يلي:

١- الشمول والسعة : حيث كان فكر السيد الصدر التجديدي سيّلاً بحيث شمل واستوعب أهم المعارف والعلوم الإسلامية والاجتماعية في كل حقل من حقول المعرفة له نظرة ووقفه وتأمل وإبداع، حيث ذكر السيد الهاشمي: (اشتملت مدرسة شهيدنا الراحل على معالجة كافة شعب المعرفة الإسلامية والإنسانية فهي متعددة الأبعاد والجوانب ولم تقتصر على الاختصاص بعلوم الشريعة الإسلامية من الفقه والأصول، رغم ان هذا المجال كان هو المجال الرئيس والأوسع من انجازاته وابتكاراته العلمية فاشتملت مدرسته على دراسات في الفقه، وأصول الفقه، والمنطق والفلسفة، والعقائد،

والعلوم القرآنية والإقتصاد، والتاريخ والقانون، والسياسة المالية والمصرفية، ومناهج التعليم والتربية الحوزوية ومناهج العمل الإسلامي وأنظمة الحكم الإسلامي، وغير ذلك من حقول المعرفة الإنسانية والإسلامية المختلفة^(١٧).

وذكر الحسيني: (لعل من أبرز سمات المدرسة الفكرية للسيد الشهيد-عموماً- والفقه بشكل خاص توفرها على خصيصة الإحاطة والإستيعاب، لموضوعات البحث الفكري. ولا يخفى في هذا المجال سعة هذه الدائرة في مدرسة الشهيد الصدر التي تنوعت اهتماماتها وتعددت اتجاهاتها الفكرية بحيث شملت حقولاً فكرية متعددة قد لا يجمعها جامع، من قبيل التاريخ والفلسفة والمنطق والإقتصاد، فضلاً عن علوم الفقه والأصول والتفسير وعلم الكلام)^(١٨).

وذكر عبد الحميد: (هما عقدان من الزمن إذن، في حياة مفكر فريد من نوعه مزدحمان بألوان النشاط والهموم... وهو مع هذا يقدم على معظم الأصعدة فتوحاً علمية جبارة، كساها جميعاً كسوة النظرية المعمقة المتماسكة...)^(١٩).

وذكر الرفاعي: (تعدد ابداع الشهيد الصدر بتعدد الحقول التي كتب فيهن، ومع ان هذه الحقول امتدت لتشمل غير واحد من المعارف الإسلامية فإن إبداعه تجلّى في سائر مؤلفاته، ففي كل واحد منها نلتقي بإبتكار يصلح أن يطوّر بوصفه منهجاً للبحث في ذلك الموضوع...)^(٢٠).

وذكر الحائري: (نرى من مميزات أستاذنا العلمية ان أبحاثه لم تقتصر على ما تعارف عليه الأبحاث في النجف الأشرف- وقتئذ - من الفقه والأصول بل شملت سائر المرافق الفكرية الإسلامية، كالفلسفة، والإقتصاد، والمنطق، والأخلاق، والتفسير، والتاريخ...)^(٢١). وبذلك يكون السيد الصدر قد طرق المعرفة بكافة ميادينها ومجالاتها مع معالجة ما يمكن معالجته من مواطن ضعفها لاظهارها بما ينسجم مع الثقافة الإسلامية الحقيقية .

٢- الإستيعاب والإحاطة : تميّزت أبحاث ومؤلفات السيد الصدر بإستيعاب كل جزئيات الموضوع الذي يكتب فيه أو يبحث فيه، بحيث الذي يطّلع على أي موضوع يراه يعالج

كل ما يدور في ذهنه من احتمالات محيطاً بكل التفاصيل. ومن النقاط ذات الأهمية الفائقة في اتصاف النظرية بالمتانة والصحة كونها جامعة لأطرافها ومحتملاتها لذلك حرص على أن تستوعب النظرية جميع الاحتمالات وتعالج كل الجهات التي ترتبط بموضوع البحث. وهذه الميزة أيضاً كان يتمتع بها فكر السيد الشهيد بدرجة عالية، فإنه لم يكن يتعرض لمسألة من المسائل العلمية سيما في الأصول والفقه، إلا ويذكر فيها من الصور والمحتملات ما يبهر العقول. وهذا هو جانب الإستيعاب والإحاطة المعمقة في فكره^(٢٢). وكل من حضر عند السيد الصدر أو قرأ مؤلفاته أكد هذه الحقيقة، حيث ذكر الحائري (تتميز الأبحاث العلمية لأستاذنا الشهيد من سائر الأبحاث العلمية المألوفة بالدقة والعمق الذي يقل نظيره من ناحية، والسعة والشمول لكل جوانب المسألة المبحوث عنها من ناحية أخرى، حتى ان الباحث الجديد لها قلماً يحصل على منفذ للتوسيع أو التعميق الزائد على ما أتى به الأستاذ)^(٢٣). والذي يقرأ تعليقه على العروة الوثقى لتوصل الى مدى استيعابه وإحاطته لكل مسألة يبحثها فعلى سبيل المثال نقل محمد الحسيني مما ورد عن الإمام (ع) في حكم فارة المسك، فإنه احتمل تسعة احتمالات^(٢٤).

٣- الإبداع والإبتكار: الملاحظ على فكر السيد الشهيد انه أينما جال يُبدع، بالإضافة إلى القيمة المعرفية تحلى ابداعه ايضا من حيث العرض والترتيب والأسلوب، فكانت جل ابداعاته ذات قيمة معرفية عالية (ان حركة العلوم والمعارف البشرية وتطورها تركز على ظاهرة التجديد والإبداع التي تمتاز بها أفكار العلماء والمحققين في كل حقل من حقول المعرفة، وقد كان السيد الصدر يتمتع في هذا المجال بقدرة فائقة على التجديد وتطوير ما كان يتناوله من العلوم والنظريات، سواءً على صعيد المعطيات، أو في الطريقة والإستنتاج...) ^(٢٥). وطفى التجديد والإبداع على أغلب بحوثه سواء في الأصول أو الفقه أو التفسير وما شابه ذلك ففي علم الأصول نستطيع أن نعتبر المرحلة التي وصل إليها البحث الأصولي على يده عصراً رابعاً من العلم وتطوراته التي مر بها علم الأصول، وفق الترتيب الذي وضعه في كتابه المعالم الجديدة للأصول^(٢٦).

وذكر الرفاعي (فتوغل تفكير الشهيد الصدر بعمق في دراسة مشكلات الأمة... وراح يقرأ التراث والنصوص المقدسة قراءة معمقة متأنية تغور في مداراتها القصية، فتقتنص رؤى جديدة مبتكرة تحاكي متطلبات العصر ومقتضيات الزمان)^(٢٧).

وذكر أبو رغيف قال في هذا الصدد: (أما علم أصول الفقه فقد زخرت محاولات الصدر في هذا المجال بالإبتكار والنبوغ والتجديد...) (٢٨).

٤- المنهجية والتنسيق وبساطة الأسلوب مع الحفاظ على المضامين العالية:

اعتمد السيد الصدر منهجية فنية دقيقة في طرحه للمطالب والبحوث بحيث الذي يطل على بحوثه يراها خالية من التداخل والتراكم والتعقيد فيسلسل الموضوعات بحسب ما يقتضيه سياق البحث فنراه مثلاً في كتابه فلسفتنا يأتي بآراء المدارس الأخرى متسلسلة ، ولا يأتي برأي مدرسة أخرى إلا بعد الفراغ من آراء المدرسة التي يناقشها ومن معالم فكر سيدنا الشهيد منهجيته الفنية الفريدة، والمتماسكة لكل بحث كان يتناوله بالدرس والتنقيح واستخراج النظريات ومن هنا نجد ان طرحه للبحوث الأصولية والفقهية يمتاز عن كافة ما جاء في دراسات وبحوث المحققين السابقين عليه من حيث المنهجية والترتيب الفني للبحث، فنراه يفرز الجهات والجوانب المتداخلة والمتشابكة في كلمات الآخرين خصوصاً في المسائل المعقدة التي تعسر على الفهم ويكثر فيها الإلتباس والخلط، ويوضح الفكرة وينظمها ويحللها بشكل موضوعي وعلمي دقيق لا يجد الباحث نظيره في بحوث الآخرين^(٢٩). وبسبب دقته في المنهجية أعاد منهجة المطالب الأصولية وجعلها مرتبة فكانت هذه المحاولة فريدة من نوعها فسعى الى التغيير في مباحث علم الأصول وتبويبها، والتقديم والتأخير فيما بينها، وطريقة تقسيم الأبحاث، وهذا ما انعكس عملاً في كتبه الموسومة بـ (دروس في علم الأصول الحلقات الثلاث) وذلك إيماناً منه بأن الترتيب الذي تعارف لدى السابقين لمباحث علم الأصول ليس ترتيباً فنياً قائماً على أساس نكات طبيعية لتقديم وتأخير الأبحاث، فانتهج الصدر منهجاً جديداً في ترتيب علم الأصول راعى فيها نكات فنية للتقديم والتأخير^(٣٠). وذكر الرفاعي: (لم تقتصر عملية إعادة تدوين العلوم المتعارفة في الدراسات الإسلامية في الحوزة على صياغتها مجدداً ببيان

آخر، وتنظيم مباحثها وفق تسلسل مختلف عن سياقها التقليدي بل تجاوز ذلك الشهيد الصدر الى إعادة بناء العلوم ذاتها...^(٣١).

٥- النزعة المنطقية والوجدانية: بمعنى ان السيد الصدر يركّز على البراهين ذات الطابع العقلي التي تنسجم مع الوجدان، لكي يكون لها الأثر البالغ من حيث قوة الحجة والدليل الدامغ. وأكد ذلك الهاشمي بقوله: (ومن معالم فكر سيدنا الشهيد نزعة المنطقية والبرهانية في التفكير والطرح في الوقت الذي كانت تلك المعطيات البرهانية تنسجم وتتطابق مع الوجدان وتحتوي على درجة كبيرة من قوة البرهان وتحصيل الإطمئنان النفسي...) ^(٣٢).

٦- الموضوعية والجرأة العلمية: ان السيد الصدر يتمتع في مناقشة الآراء والنظريات التي يعدّها باطلة أو غير صحيحة، ومناقشته ومباحثته لها بأسلوب واحد سواء مع المسلم أو غيره. هذا بالإضافة انه إذا رأى نهجا أو رأيا أو قولاً خاطيًّا من وجهة نظره لا يهتم من هو صاحب القول أو الرأي ومكانته العلمية أو الإجتماعية فكل همّه أن يعمل ويروج لما يراه صحيحاً وبديلاً. وذكر عبد الحميد (لقد أدرك الصدر قيمة الفكر وغاياته، بموهبة ولياقة لا بتعليم فقدح زناد الفكر، وفكّ عقاله، وأطلقه من أسر الذهنية التقليدية المنكمشة، بعد أن قدم لهذه الذهنية تفسيرها التاريخي، معلناً عن انها فقدت مبرراتها منذ زمن طويل، وان التاريخ قد تجاوزها كثيراً) ^(٣٣).

المطلب الثالث : التجديد في علم الاصول عند السيد محمد باقر الصدر

المقصد الاول : التجديد في الفكر الاصولي عند السيد محمد باقر الصدر

يعدّ السيد الصدر أحد المجددين في ساحة أصول الفقه، لما كشفت عنه مؤلفاته الأصولية المميزة من جهة، وتجربته الأصولية الطويلة من جهة أخرى، وما طرحه من أفكار ونظريات حديثة من جهة ثالثة. ونشر الصدر في حياته ثلاثة مؤلفات في مجال أصول الفقه ^(٣٤).

والملاحظ ان الفاصل الزمني البعيد الذي يفصل بينها، يقدر بعشر سنوات ويزيد، وهي فترة في المقاييس الفكرية والمعرفية تكون عادة مؤثرة في تغير طبيعة الرؤية، وهذا ما ينطبق

على هذه المؤلفات وطريقة النظر إليها، فكتاب غاية الفكر كتب في مرحلة مبكرة، وجاء في إطار رؤية معينة عند المؤلف، وفي مرحلة تالية وبعد عشر سنوات جاء كتاب المعالم الجديدة للأصول، وعبر عن رؤية أخرى عند المؤلف، وعن طور آخر في تجربته الفكرية والعلمية جعلت هذا الكتاب يكتسب أهمية واعتباراً يفوق ما كان عليه الكتاب الأول. وفي مرحلة تالية أخرى وبعد ما يزيد على عشر سنوات، جاء كتاب دروس في علم الأصول ليعبر مجدداً عن رؤية مختلفة عند المؤلف، وعن طور آخر أكثر تطوراً وتقدماً في تجربته الفكرية والعلمية، جعلت هذا الكتاب يكتسب أهمية واعتباراً يفوق بدرجة كبيرة ما كان عليه الكتاب الثاني. ومن المفارقات الأخرى بين هذه المؤلفات الثلاثة، المفارقة التي تتصل بالجانب الكمي والكيفي، فكتاب المعالم يعيد أكثر سعة وتطوراً من كتاب غاية الفكر، وكتاب الدروس أو الحلقات يعد أكثر سعة وتطوراً من كتاب المعالم. هذه المؤلفات وبالذات كتابي المعالم والدروس، ظلت وباستمرار موضع عناية الباحثين والمشتغلين بالدرس الأصولي، الذين وجدوا حاجة في الرجوع إليها، والاستناد عليها، بحثاً وتأليفاً، تعلماً وتعليماً، كما وجدوا فيها تميزاً ولمعاناً، وعطاءً علمياً مهماً. وإلى جانب هذه المؤلفات الثلاثة، هناك البحوث الأصولية المتقدمة التي قدمها السيد الصدر على شكل دروس وأبحاث متخصصة، ألقاها على طلابه وطلاب الدارسات الدينية العليا في حوزة النجف الأشرف، وقيل أن هذه الدروس والأبحاث استمرت أكثر من عشرين سنة. وفي وقت لاحق دونت هذه الأبحاث، وصدرت على شكل ما يعرف في أدبيات الحوزات العلمية بالتقارير العلمية، ومن أشهر هذه التقارير ما كتبه السيد محمود الهاشمي بعنوان بحوث في علم الأصول صدر في سبعة أجزاء، وما كتبه السيد كاظم الحائري بعنوان مباحث الأصول صدر في خمسة أجزاء.

وأهم ما تفترق به هذه الأبحاث عن تلك المؤلفات الثلاثة التي خطها السيد الصدر بيده، هو أن هذه الأبحاث قد عبرت عن الآراء العلمية الخاصة التي توصل إليها السيد الصدر في موضوعات علم الأصول كافة، وعن الآراء التي ينفرد ويختلف بها عن الآخرين، كما كشفت هذه الأبحاث عن النظريات والابتكارات التي تعد من إبداعات السيد

الصدر في هذا الحقل. وأشار السيد الصدر إلى هذه الملاحظة حين اعتبر أن المضمون الكامل لكتابه الدروس بحلقاته الثلاث لا يمثل الوضع التفصيلي لمباحثه الأصولية، ولا يصل إلى مداها كما وكيفاً، وعلى الراغبين في الإطلاع على مبتنياته الحقيقية في الأصول، وعلى نظرياته وأساليب استدلاله بكامل أبعادها أن يرجعوا إلى بحوث في علم الأصول.

وهناك الكثير من هذه الكتابات الأصولية التي أشارت إلى المنحى التجديدي عند السيد الصدر في مجال أصول الفقه ومن جملة هذه الكتابات ما أشار إليه الشيخ محسن الأراكي في كتابه (معالم الفكر الأصولي الجديد.. دراسة لمعالم الفكر الأصولي للإمام الشهيد الصدر مقارنة بمدرسة الشيخ الأنصاري الأصولية)، الصادر في لندن سنة ١٩٩٩م، في هذا الكتاب حاول الشيخ الأراكي أن يبرز -حسب وصفه- عظمة الجهد الذي بذله السيد الصدر، وقيمة الثروة الفكرية العظيمة التي قدمها في مجال الدراسات الأصولية. وما أشار إليه الدكتور حسن حنفي في مقالة له بعنوان: (تجديد علم الأصول.. قراءة في كتابات الشهيد محمد باقر الصدر)، اعتبر فيها أن السيد الصدر استطاع تجاوز أصول الفقه الشيعي عند القدماء، وأصبح من الأئمة المجتهدين المعاصرين، وكان لديه إحساس بالخير وبضرورة التطوير.^(٣٥)

وما أشار إليه الدكتور محمد الدسوقي في كتابه مدخل لعلم الأصول، إذ اعتبر أن للسيد الصدر محاولة طيبة في تجديد علم الأصول، وتمثلت هذه المحاولة في ثلاثة كتب تعد إسهاماً في نهضة ثانية لعلم الأصول في المدرسة الإمامية في العصر الحاضر.^(٣٦) وهناك الكتابات التي حاولت الكشف عن الأفكار والنظريات التي عدت من اكتشافات السيد الصدر وابتكاراته في مجال أصول الفقه. ولعل أهم من كشف عن هذه التجديدات المعرفية، هما السيد محمود الهاشمي والسيد كاظم الحائري في تقريراتهما للأبحاث الأصولية للسيد الصدر. واشتمل التجديد في علم أصول الفقه عند السيد الصدر:

أولاً - التجديد في تاريخ علم أصول الفقه : حيث يقسم أصولنا العصور التي مرّ بها علم الأصول إلى:

١- العصر التمهيدي: وهو عصر وضع البذور الأساسية لعلم الأصول، و يبدأ هذا العصر بابن عقيل وابن الجنيد، وينتهي بظهور الشيخ الطوسي^(٣٧).
٢- عصر العلم: وهو العصر الذي اختمرت فيه تلك البذور وأثمرت، وتحدّدت معالم الفكر الأصولي، وانعكست على مجالات البحث الفقهي في نطاق واسع. ورائد هذا العصر هو الشيخ الطوسي، ومن رجالته الكبار ابن إدريس والمحقق الحلي، والعلامة والشهيد الأول، وغيرهم من النوابغ.

٣- عصر الكمال العلمي: وهو العصر الذي افتتحته في تاريخ العلم المدرسة الجديدة التي ظهرت في أواخر القرن الثاني عشر، على يد الوحيد البهبهاني، وبدأت تبني عصره الثالث بما قدّمته من جهود متضافرة في الميدانين الأصولي والفقهي^(٣٨).

ثانياً - التجديد في مباحث ومواضيع علم أصول الفقه وهي على ثلاثة أقسام :
القسم الأول: التجديدات الجديدة التي لم تُبحث من قبل في الفكر الأصولي. ما جاء به السيد الصدر (من البحث الرائع لسيرة العقلاء وسيرة المشرعة، فقد تكرر لدى أصحابنا المتأخرين التمسك بالسيرة لإثبات حكم ما، ولكن لم يسبق أحد أستاذنا فيما أعلن في بحثه للسيرة، وإبراز أسس كشفها، والقوانين التي تتحكم فيها، والنكات التي يبنى الاستدلال على أساسها، بأسلوب بديع، ومنهج رفيع، وبيان متين. ومن هذا القسم أيضاً، بحثه القيم عما أسماه بنظرية التعويض، وهو وإن كان أقرب إلى فن البحوث الرجالية منه إلى الأصول، ولكنه قد بحثه بالمناسبة ضمن مباحث حجية خبر الواحد، وأوضح فيه كيف أننا نعوض أحياناً المقطع السندي المشتمل على الضعف البارز في سند الحديث، بمقطع آخر غير بارز لدى الناظر بالنظرة الأولية، وهذا الأمر وإن وجدت بذوره لدى من تقدم على الأستاذ ولكن لم أر أحداً قبله يتعرض لهذه الفكرة على مستوى البحث العلمي، ويدقق في أسس هذا التعويض وأقسامه^(٣٩).

القسم الثاني: التجديدات المغايرة لما اختاره الأصحاب في الفكر الأصولي. ما جاء به السيد الصدر في (بحثه البديع في حجية القطع، الذي أثبت فيه أن رأس الخيط في البحث، إنما هو مولوية المولى وحدودها، وانحدر من هذا المبدأ إلى الآثار التي تترتب على ذلك، وانتهى إلى إبطال ما بنى عليه المحققون جيلاً بعد جيل من قاعدة قبح العقاب بلا بيان، وآمن بمنجزية الاحتمال، وأن البراءة التي نؤمن بها هي البراءة الشرعية، أما البراءة العقلية فلا. ومن هذا القبيل، إبطاله لحكومة الأصول بعضها على بعض حينما تكون متوافقة في النتيجة، كحكومة استصحاب الطهارة على قاعدة الطهارة، أو الأصل السببي على الأصل المسببي الموافق له، وكذلك إبطاله لحكومة الإمارة على الأصل لدى توافقها في النتيجة. ومنه أيضاً، إبطاله لما اشتهر من جريان أصالة الطهارة في ملاقي بعض أطراف الشبهة المحصورة، ومنه أيضاً بحثه البديع في الوضع وإبرازه لنظرية القرن الأکید^(٤٠).

القسم الثالث: التجديدات المعدلة لما اختاره الأصحاب في الفكر الأصولي. ومن هذا القسم في نظر السيد الحائري، ما جاء به السيد الصدر في " بحثه الرائع عن حقيقة المعاني الحرفية، حيث يوافق فيه على أصل ما اختاره المحققون المتأخرون، من كون المعاني الحرفية هي المعاني النسبية والمغايرة هوية للمعاني الاسمية، ولكن مع إدخال تعديل وإصلاح جوهرين على ما أفاده الأصحاب، ومن هذا القبيل بحثه الذي لم يسبق له نظير عن الجمع بين الأحكام الظاهرية والواقعية، حيث اختار نفس ما اختاره المحققون من إمكانية الجمع بينهما، وعدم التنافي والتعارض فيما بينهما، ولكن مع التعديل الجوهري لطريقة الاستدلال وكيفية الجمع".^(٤١)

وإلى جانب هذه التجديدات، أضاف السيد الحائري ما وصفه بالأبحاث البديعة للسيد الصدر، كأبحاثه عن الترتب، والتزاحم، وقاعدة لا ضرر التي تعارف البحث عنها في الأصول على رغم أنها قاعدة فقهية. وهو (رض) إضافة إلى ما لديه من تحقیقات جديدة، ومطالب فريدة في نوعها في علم الأصول من أوله إلى آخره، كانت له محاولتان جديدتان في أسلوب عرض علم الأصول على الحوزة العلمية، وتربية الطلاب عليها:

الأولى: التغيير في ترتيب مباحث الأصول، وتبويبها، والتقديم والتأخير فيما بينها، وطريقة تقسيم الأبحاث، وهذا ما انعكس عملاً في كتبه الموسومة بـ (دروس في علم الأصول)، وفيما كتبه تلميذه السيد محمود الهاشمي تقريراً لبحث الأستاذ، وهو الكتاب المسمى بـ (تعارض الأدلة الشرعية)، وذلك إيماناً منه (رحمه الله) بأن الترتيب الذي تعارف لدى السابقين لمباحث علم الأصول ليس ترتيباً فنياً قائماً على أساس نكات طبيعية لتقديم وتأخير الأبحاث، فانتهج هو (رحمه الله) منهجاً جديداً في ترتيب علم الأصول راعى فيه نكات فنية للتقديم والتأخير.

والثانية: صياغة علم الأصول فيما يسمى بالسطح العالي في حلقات مترتبة على وفق المراحل التي ينبغي أن يمر بها الطالب؛ إذ كان يعتقد (رض) أن ما درجت عليه الحوزات العلمية من دراسة عدة من الكتب الأصولية كتمهيد للوصول إلى ما يسمى ببحث الخارج كان صحيحاً، ولكن ما تعارفوا عليه من انتخاب كتب متعددة تمثل مراحل مختلفة من العصور الماضية لعلم الأصول ليس على ما ينبغي، والطريقة الفضلى هي: أن يصاغ آخر التطورات العلمية في ضمن مراحل متدرجة؛ لتنمية الطالب وتعليمه، كما هو الأسلوب المتعارف في المناهج الحديثة لسائر العلوم، وهذا ما جسده (رض) في كتبه المسماة بدروس في علم الأصول الممنهجة على ثلاث مراحل تحت عنوان الحلقات. (٤٢)

ومع أهمية هذه التجديدات المعرفية وقيمتها، إلا أن التجديد الأهم في نظره (قدس) التجديد المنهجي، وهو التجديد الذي يحسب له، ويسجل إليه، ويكاد يتفرد به عن غيره تقريباً. أما تلك التجديدات التي تتصل بالجانب المعرفي، فهي في معظمها أفكار ونظريات طالما تعود الفكر العلمي الأصولي عند الإمامية، على استقبالها منذ عصر الشيخ الطوسي في القرن الخامس الهجري إلى اليوم. إلى جانب أن تلك الأفكار والنظريات، لم تحدث تحولاً مهماً في مسارات تطور الفكر العلمي لأصول الفقه، ولم تدفع به نحو خطوات جديدة ومتقدمة، على نمط ما أحدثه الشيخ الطوسي من تحول في القرن الخامس الهجري، أو على نمط الدور الذي نهض به المحقق محمد باقر البهبهاني في القرن الثاني عشر، أو على نمط التقدم الذي، أنجزه الشيخ مرتضى الأنصاري في النصف الثاني

من القرن الثالث عشر. كما أن تلك الأفكار والنظريات أو بعضها، ظلت وما زالت موضع نقد ونقاش عند الأصوليين، ولم تستو على سوقها كنظريات فاعلة وثابتة ومعترف بها عند جمهور الأصوليين.^(٤٣) وهكذا نظرية حساب الاحتمالات، التي حاول السيد الصدر تطبيقها على نظريتي السيرة والإجماع، فقد تراجع الحديث والنقاش عن هذه النظرية منذ فترة، وذلك في إشارة إلى تراجع الاهتمام بها عند الأصوليين. ولهذه المعطيات وغيرها، أرى أن التجديد الأهم الذي نهض به السيد الصدر، لا يتحدد بصورة رئيسية في الجانب المعرفي، وإنما يتحدد في الجانب المنهجي^(٤٤). لكن الملاحظ أن هذا التجديد المنهجي لم يُقدّر حق قدره، ولم يُستكشف من هذه الناحية، وما زالت هناك حاجة للقيام بهذه المهمة المنهجية التي تأخرت زمناً، وكشفت من وجه آخر عما تعانيه الدراسات الإسلامية المعاصرة، من ضعف أو نقص أو تأخر في البحث المنهجي، وفي حقل المنهجيات بصورة عامة.

ولعل أهم وصف أطلق على هذا الدور الذي قام به السيد الصدر، هو الوصف الذي أشار إليه السيد محمد الحسيني، وقال عنه: "إنه يمثل ثورة منهجية"^(٤٥).

المقصد الثاني: التجديد الأصولي في منهجية الكتب الدراسية في الحوزة العلمية. كتب السيد الصدر مقدمة مهمة في دروس في علم الأصول، شرح فيها رؤيته المنهجية، التي استند إليها في التطوير المنهجي لعلم أصول الفقه، التطوير الذي تبلور في إعداد منهج دراسي حديث، يلبي حاجة الطالب في تكوين المعرفة الحديثة بعلم الأصول بصورة متدرجة، تتحدد في ثلاث مراحل زمنية ومعرفية.

وهذه المقدمة اكتسبت أهمية كبيرة، لأنها عرفت برؤية السيد الصدر في التجديد المنهجي لعلم الأصول، وأظهرت السيد الصدر بوصفه صاحب رؤية منهجية في تطوير وتحديث أصول الفقه، وسهّلت على الآخرين تكوين المعرفة بهذه الرؤية، والإحاطة التامة بها. ومن جانب آخر، فإن هذه المقدمة تمثل مادة حيوية للدراسات التي تتناول أصول الفقه من جهة التطوير والتجديد والتحديث، وسيظل الباحثون في حاجة مستمرة لهذه المقدمة لأهميتها، وأهمية الاطلاع على رؤية السيد الصدر في التجديد الأصولي.^(٤٦) وعند

النظر في هذه المقدمة المنهجية، يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام متصلة ومتراطة فيما بينها، وهذه الأقسام هي:

الأول- مبررات استبدال الكتب الأصولية الدراسية القديمة : قبل الحديث عن هذه المبررات أشار السيد الصدر إلى لمحة موجزة عن مراحل دراسة علم أصول الفقه في مناهج الحوزات العلمية، وتطرق إلى نوعية الكتب الدراسية المقررة والمعتمدة. وحسب شرح السيد الصدر، فإن الدراسات العلمية لعلم أصول الفقه تمر في مناهج الحوزة عادة بمرحلتين، إحداهما تمهيدية وتسمى مرحلة السطح أو السطوح، والأخرى عالية وتسمى مرحلة الخارج. والدراسة في المرحلة التمهيدية تتخذ أسلوب البحث في كتب أصولية معينة، يدرسها الطالب ليتهيأ من خلالها لحضور أبحاث الخارج. وأن العرف العام في الحوزات العلمية جميعاً، قد جرى على اختيار أربعة كتب كمناهج دراسية في علم الأصول لمرحلة ما قبل بحث الخارج^(٧) وهذه الكتب الأربعة في نظر السيد الصدر كان لها مقامها العلمي، وهي على العموم تعتبر حسب مراحلها التاريخية كتباً تجديدية أسهمت بدرجة كبيرة في تطور الفكر العلمي الأصولي على اختلاف درجاتها، واختيارها كتباً دراسية لعله جاء نتيجة عامل مشترك هو ما أثاره كل واحد منها عند صدورهم من شعور عميق لدى العلماء بأهميته العلمية، وما اشتمل عليه من أفكار ونكات، إلى جانب ما تميزت به بعض هذه الكتب، من إيجاز المطالب، وضغط العبارة، كما حصل في كتاب الكفاية.

وفي تقدير السيد الصدر، هذه الكتب الأربعة قد أدت دوراً جليلاً، وتخرج في حلقاتها الدراسية خلال نصف قرن الآلاف من الطلبة، الذين وجدوا فيها سلّمهم إلى أبحاث الخارج، غير أن هذا لا يحول دون محاولة تطوير الكتب الدراسية متى ما وجدت مبررات تدعو إلى ذلك، وإلى وضع كتب دراسية، تكون أكثر قدرة على أداء دورها العلمي في تنمية الطالب، وإعداده للمرحلة العليا. ومن جهته، يرى السيد الصدر أنه ومنذ زمن كان يجد أكثر من سبب يدعو إلى التفكير في استبدال هذه الكتب الأربعة،

بكتب أخرى في مجال التدريس، كتب يكون لها صفة مناهج الكتب الدراسية بحق.^(٤٨) وهذه المبررات كثيرة، ولكن السيد الصدر يحددها في أربعة مبررات أساسية هي:

١- إن الكتب الأربعة المذكورة تمثل مراحل مختلفة في تطور الفكر الأصولي، فكتاب المعالم يعبر عن مرحلة قديمة في تاريخ علم الأصول، وكتاب القوانين يمثل مرحلة تخطاها علم الأصول واجتازها إلى مرحلة أعلى على يد الشيخ الأنصاري وغيره من الأعلام، وكتابا الرسائل والكفاية نفسيهما نتاج فكر أصولي يرجع إلى ما قبل مائة سنة تقريباً، وبعد هذين الكتابين، حصل علم الأصول "على خبرة مائة سنة تقريباً من البحث والتحقيق على يد أجيال متعاقبة من العلماء المجتهدين، وخبرة ما يقارب مائة سنة من البحث العلمي الأصولي، جدرة بأن تأتي بأفكار جديدة كثيرة، وتطور طريقة البحث في جملة من المسائل، وتستحدث مصطلحات لم تكن تبعاً لما تكون من مسالك ومبان، ومن الضروري أن تنال الكتب الدراسية حظاً مناسباً لها من هذه الأفكار والتطورات والمصطلحات، لئلا يفاجأ بها الطالب في بحث الخارج دون سابق إعداد"^(٤٩).

وهذا يعني - في نظر السيد الصدر- "أن هناك فاصلاً معنوياً كبيراً بين محتويات الكتب الدراسية الأربعة وأبحاث الخارج، فبينما بحث الخارج يمثل حصيلة المائة عام الأخيرة من التفكير والتحقيق، ويعبر بقدر ما يتاح للأستاذ من قدرة على ذروة تلك الحصيلة، نجد أن كتب السطح تمثل في أقربها عهداً الصورة العامة لعلم الأصول قبل قرابة مائة عام، ساكتة عن كل ما استجد خلال هذه الفترة من أفكار ومصطلحات. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، والكاشفة عن التطورات الجديدة، يذكر السيد الصدر بعض المطالب منها: أفكار باب التزاحم، وفكرة جعل الحكم بنحو القضية الحقيقية بآثارها الممتدة في كثير من أبحاث علم الأصول كبحت الواجب المشروط، والشرط المتأخر، والواجب المعلق، وأخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم، والوجه الجديد لبحث المعاني الحرفية الذي يختلف اختلافاً أساسياً عن الصورة الغريبة التي تخلفها آراء صاحب الكفاية في ذهن الطالب.

هذه المطالب وغيرها التي أصبحت تشكل محاور الفكر الأصولي الحديث، هي في نظر السيد الصدر نتاج الفترة المتأخرة، الذي يظل طالب السطوح جاهلاً به تماماً إلى أن يواجه أبحاث الخارج، وهو لا يملك تصورات ابتدائية أو وسطى عن تلك المطالب، فالطالب لكي ينتقل من كتب السطح إلى درس الخارج كأنه يكلف بطفرة، وأن يقطع في لحظة مسافة لم يقطعها علم الأصول خلال تطوره التدريجي إلّا في مائة عام^(٥٠).

وهذا يكشف للسيد الصدر، عن حقيقة يقرها بقوله: "وكان اختيار الكتب الدراسية من مراحل مختلفة للفكر الأصولي، نشأ من الشعور بلزوم التدرج في الكتب الدراسية من الأبسط إلى الأعمق، ولما كان علم الأصول في وضعه على عهد صاحب المعالم أبسط منه في عهد صاحب القوانين، وفي هذا العهد أبسط منه في عهد الرسائل والكفاية، فقد لوحظ أن هذا يحقق التدرج المطلوب، إذا جعل الكتاب الدراسي الأول نتاج مرحلة قديمة من علم الأصول، وما يتلوه نتاج مرحلة متأخرة، وهكذا"^(٥١).

ويرى السيد الصدر أنه يشتمل من جهة على حقيقة، ومن جهة أخرى يشتمل على خطأ، "أما الحقيقة فهي لزوم التدرج في الكتب الدراسية من الأبسط إلى الأعمق، وأما الخطأ فهو أن هذا التدرج لا ينبغي أن يكون منتزعا من تاريخ علم الأصول، ومعبراً عما مر به هذا العلم نفسه من تدرج خلال نموه، لأن هذا يكلف الطالب أن يصرف وقتاً كثيراً في مطالب وأفكار لم يعد لها موضع في العلم بحسب وضعه الفعلي. وإنما الوضع الصحيح في الكتب الدراسية الذي يشتمل على التدرج المطلوب، هو أن تتجه هذه الكتب جميعاً على اختلاف مراحلها الدراسية لعرض آخر ما وصل إليه العلم من أفكار وتحقيقات ومصطلحات، ولكن بدرجات من العرض تختلف من ناحية الكم أو کیف أو من الناحيتين معاً. والاختلاف في الكم يعني التفاوت في المقدار المعطى من الأفكار، فبدلاً من استعراض خمسة اعتراضات على الاستدلال بآية النبأ مثلاً، يبدأ في الحلقة الأولى باعترض أو اعتراضين، ثم يستعرض عدد أكبر من الاعتراضات في حلقة تالية. والاختلاف في کیف يعني التفاوت في درجة عمق ما يطرح من فكرة، فحينما يراد الحديث عن مسلك جعل الطريقة مثلاً، يعرض في حلقة ابتدائية عرضاً ساذجاً

بدون تعميق ثم يعمق في حلقة لاحقة فيعرض على نحو يميز فيه بين التنزيل والاعتبار، وقد يعرض في حلقة أخرى حينئذ على نحو المقارنة بين هذين النحويين في النتائج والآثار" (٥٢).

٢- إن الكتب الأربعة على الرغم من أنها استعملت ككتب دراسية منذ أكثر من خمسين عاماً، إلا أنها لم تؤلف من قبل أصحابها لهذا الهدف، وإنما ألّفت لكي تعبر عن آراء المؤلف وأفكاره في المسائل الأصولية المختلفة. وفرق كبير بين كتاب يضعه مؤلفه لكي يكون كتاباً دراسياً، وكتاب يؤلفه ليُعبر فيه عن أعمق وأرسخ ما وصل إليه من أفكار وتحقيقات، لأن المؤلف في الحالة الأولى يضع نصب عينيه الطالب المبتدئ الذي يسير خطوة فخطوة في طريق التعرف على كنوز هذا العلم وأسراره، وأما في الحالة الثانية فيضع المؤلف في تصوره شخصاً نظيراً له، مكتملاً من الناحية العلمية، ويحاول أن يشرح له وجهة نظره، ويقنعه بها بقدر ما يتاح له من وسائل الإقناع العلمي.

ومن الواضح عند السيد الصدر، أن كتاباً يوضع بهذا الاعتبار، لا يصلح أن يكون كتاباً دراسياً، مهما كانت قيمته العلمية، وإبداعه الفكري، ومن أجل ذلك كانت الكتب الدراسية المتقدمة، غير صالحة للقيام بهذا الدور، على جلاله قدرها العلمي، لأنها ألّفت للعلماء، لا للمبتدئين والسائرين. ولم يُحرص في هذه الكتب وأمثالها من الكتب العلمية المؤلفة للعلماء، على إبراز كل خطوات الاستدلال، وحلقات التفكير في المسألة الواحدة، فقد تحذف بعض الحلقات في الأثناء أو البداية لوضوحها لدى العالم، غير أن الصورة حينئذ تصبح غير واضحة في ذهن الطالب. (٥٣) وللبهرنة على هذه الحقيقة، أشار السيد الصدر إلى ثلاثة أمثلة علمية هي:

أ- في مسألة التعبدية والتوصلي، استحالة أخذ قصد الامتثال في متعلق الأمر، وفرع عليه أن التعبدية لا يتميز عن التوصلي في مرحلة الأمر بل في مرحلة الغرض، إذ لا يُستوفى غرضه إلا بقصد الامتثال، واستنتج من ذلك عدم إمكان التمسك بإطلاق الأمر لإثبات كون الواجب توصلياً، وهذا لا يصلح أن يكون بياناً مدرسياً، لأن البيان المدرسي بحاجة لتكميل الصورة في ذهن الطالب إلى إضافة عنصرين آخرين تُركا

لوضوحهما، أحدهما أن قصد الامتثال إذا كان بالإمكان أخذه في متعلق الأمر، فحاله حال سائر القيود يمكن نفيه بإطلاق الأمر، والآخر أن الخطاب والدليل مدلوله الأمر والحكم لا الملاك والغرض، وأن استكشاف إطلاق الغرض دائماً إنما يتم عن طريق استكشاف إطلاق متعلق الأمر مع افتراض التطابق بين متعلق الأمر ومتعلق الغرض، فحيث لا يتبرهن هذا الافتراض، لا يمكن الاستكشاف المذكور.^(٥٤)

ب- في مسألة التزاحم، فإن جل أحكام هذا الباب مبنية على أخذ القدرة شرطاً في التكليف، وعدم كونه دخیلاً في الإدانة والمنجزية فقط، بينما هذا المطلب لم يُبحث بصورة مباشرة، ولم يوضح الربط المذكور بل بقي مستتراً.

ت- في مسألة المطلق والمقيد، إذ أبرزت كيفية دلالة المطلق على الإطلاق بصورة مباشرة، بينما لم تبرز كيفية دلالة المقيد على أخذ القيد في الموضوع كذلك، وإنما بحث ذلك ضمناً خلال بحث حمل المطلق على المقيد، وكيفية علاج التعارض بينهما. وعلى ضوء ذلك، نبه السيد الصدر إلى بعض الملاحظات المنهجية، التي لم تراعى في تلك الكتب الدراسية الأربعة، وهذه الملاحظات هي:

أ. لم يُراعى في هذه الكتب الدراسية، التدرج في عرض الأفكار من البسيط إلى المعقد، ومن الأسبق رتبة إلى المتأخر.

ب. لم يُراعى في هذه الكتب الدراسية أيضاً، توفير الفهم المسبق عند الطالب للمسائل والقواعد التي يستعان بها لإثبات المدعى في مسألة أخرى، والبرهنة عليها، أو لاقتناص الثمرة الأصولية لها.

ت. لم يُحرص في هذه الكتب الدراسية، على وضع كثير من النكات والمباحث في موضعها الواقعي، وبصيغة تتناسب مع كليتها وأهميتها، وإنما دُست دساً في مقام علاج مشكلة، أو دفع توهم، أو أثبتت من خلال تطبيق من تطبيقاتها، ومن الواضح أن العالم الممارس يستطيع من خلال ذلك أن يضع النكته في موضعها الواقعي، ويعطيها حدودها المناسبة، ولكن قلماً يُتاح ذلك للطالب، فيبقى فهمه لتلك النكات والمطالب فهماً تجزئياً وضمن دوائر محدودة.

ث. لم يُحرص - كذلك - على تجنب استعمال مصطلحات لم يأت بعد تفسيرها، لأن الحديث في تلك الكتب مع العالم لا مع الطالب، والعالم محيط بتلك المصطلحات منذ البدء، ولهذا نجد في الصفحة الأولى من الكفاية استعمال مصطلح حجية الظن، بناء على تقرير دليل الانسداد على الحكومة، وهو مصطلح لا يكشف النقاب عنه إلّا في أواسط الجزء الثاني من الكتاب.^(٥٥)

٣- إن المقدار الذي ينبغي أن يُعطى من الفكر العلمي الأصولي في مرحلة السطح، يجب أن يُحدّد وفقاً للغرض المفروض لهذه المرحلة، والغرض المفترض لهذه المرحلة هو تكوين ثقافة عامة عن علم الأصول لمن يريد أن يقتصر على هذه المرحلة، والإعداد للانتقال إلى مرحلة الخارج لمن يريد مواصلة الدرس، وهذا هو أهم الغرضين. فلا بد إذن أن يكون المُعطى بقدر يكفل ثقافة عامة تحقّق هذا الإعداد، وتوجد في الطالب فهماً مسبقاً، بدرجة معقولة لما سوف يتلقّى درسه من مسائل، ومرتبة من العمق والدقة، تتيح له أن يهضم ما يُواجهه في أبحاث الخارج من أفكار دقيقة وموسعة، وبناءات فكرية شامخة. ومن الواضح أن هذا يكفي فيه أن تتوفر الكتب الدراسية على إعطاء علم الأصول بهيكلة العام، ولا يلزم أن يمتد البحث في تلك الكتب إلى التفريعات الثانوية، ويتلقّى وجهات نظر فيها، بل الأفضل أن تُترك هذه التفريعات على العموم إلى أبحاث الخارج، ما دامت المفاتيح التي سوف يتسلمها الطالب كافية لمساعدته، على الدخول فيها بعد ذلك مع أستاذ بحث الخارج.^(٥٦)

٤- إن الطريقة المتبعة في تحرير المسائل، وتحديد كل مسألة بعنوان من العناوين المورثة تاريخياً في علم الأصول، لم تعد تُعبّر عن الواقع تعبيراً صحيحاً، وذلك لأن البحث الأصولي من خلال اتساعه، وتعمّقه بالتدريج، منذ أيام الوحيد البهبهاني إلى يومنا هذا، طرح قضايا كثيرة وجديدة ضمن معالجاته للمسائل الأصولية المورثة تاريخياً، وكثير من هذه القضايا تعتبر من الناحية الفنية، ومن الناحية العملية معاً أهم من جملة من تلك المسائل المورثة، بينما ظلت هذه القضايا تحت الشعاع، ولا تبرز إلا بوصفها مقدمات أو استطرادات في مباحث تلك المسائل.

ويمكن أن يلاحظ بهذا الصدد، المباحث العقلية التي أدرجت في الجزء الأول من الكفاية تحت عناوين البحث عن الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته، والملازمة بين الأمر بالشيء والنهي عن ضده وهكذا، فإن هذه العناوين باعتبار كونها تاريخية ومورثة في علم الأصول، استأثرت بالمسائل المبحوثة مع أنه وقع البحث في داخل تلك المسائل عن كثير من القضايا العقلية المهمة، التي بقيت بلا عنوان، وكأنها مجرد أبحاث تمهيدية أو استطرادية، فإمكان الشرط المتأخر أو استحالته، وإمكان الواجب المعلق أو استحالته، وضرورة تقيّد التكليف بعدم الاشتغال بالمزاحم، وعدم جواز تضييع المقدمات المفوتة إلى غير ذلك من القضايا، بقيت كأجزاء من أبحاث تلك العناوين التاريخية. بينما كل واحد منها تشكّل بحثاً أصولياً مهماً من الناحية الفنية، ومن ناحية ترتّب الثمرة الأصولية، ولا تقل أهمية عن تلك المسائل التاريخية المورثة، بل قد تكون أهم منها.^(٥٧) وهذه في نظر السيد الصدر، أهم المبررات التي تدعو إلى التفكير بصورة جادة، في استبدال الكتب الدراسية السائدة، والاعتقاد بعدم صلاحيتها في مجال التدريس، على الرغم من قدسيّتها العلمية والتاريخية.

ثانياً - مبررات عدم الاقتناع بالكتب الدراسية البديلة :

يرى السيد الصدر "أن في العقود الثلاثة الأخيرة، صدرت محاولات عدة للاستبدال والتطوير في الكتب الدراسية الأصولية، من هذه المحاولات كتاب مختصر الفصول كتعويض عن القوانين وكتاب الرسائل الجديدة اختصاراً للرسائل كتعويض عنها وكتاب أصول الفقه كحلقة وسيطة بين المعالم وكتابي الرسائل والكفاية وفي تقدير السيد الصدر أن هذه محاولات مشكورة، وعبرت عن جهود مخلصّة. وأكثر هذه المحاولات استقلالية وأصالة، هو المحاولة الثالثة باعتبارها تصنيفاً مستقلاً وليس مجرد اختصار لكتاب سابق ولكنها لا تفي مع ذلك بالحاجة لعدة أسباب :

١- أنها لا يمكن الاختصار عليها في السطح والاكتفاء بها عن جميع الكتب الدراسية الأصولية وإنما هي مرشحة لتكون الحلقة الوسيطة بين المعالم وكتابي الكفاية والرسائل على ما يبدو من ظروف وضعها، ومن الواضح أن هذا أشبه ما يكون بعملية الترقيع

فهي وان حرصت على أن تعطى للطلاب غالباً الأفكار الحديثة في علم الأصول بقدر ما أتيح للمؤلف ادراكه واستيعابه، ولكنها تصبح قلقاً حين توضع في مرحلة وسطى فيبدأ الطالب بالمعالم ليقراً أفكاراً أصولية ومناهجاً أصولية في البحث وفقاً لما كان عليه العلم قبل مئات السنين، ثم ينتقل من ذلك فجأة وبقدرة قادر ليلتقي في (أصول الفقه) أفكاراً أصولية حديثة مستقاة من مدرسة المحقق النائيني على الأغلب ومن تحقيقات المحقق الأصفهاني أحياناً، وبعد أن يفترض أن الطالب فهم هذه الأفكار نرجع به خطوة إلى الوراء ليلتقي في الرسائل والكفاية، بأفكار أقدم تاريخياً، بعد أن نُوقش جملة منها في الحلقة السابقة، واستبدلت جملة منها بأفكار أمتن، وهذا يشوش على الطالب مسيره العلمي في مرحلة السطح، ولا يجعله يتحرك في الاتجاه الصحيح". (٥٨)

٢- إن أصول الفقه على الرغم من أنه غير من المظهر العام لعلم الأصول إذ قسمه إلى أربعة أقسام بدلاً عن قسمين وأدرج مباحث الاستلزامات والاقتضاءات في نطاق المباحث العقلية، بدلاً عما درج عليه المؤلفون من ذكرها ضمن مباحث الألفاظ، ولكن هذا لم يتجاوز التصرف في كيفية تقسيم مجموعة المسائل الأصولية المطروحة في الكتب السابقة إلى مجاميع، فقد صنف في أربعة مجاميع بدلاً عن مجموعتين، ولم يمس هذا التصرف جوهر تلك المسائل، ولم يستطع أن يكتشف مثلاً في مقدمات مسألة الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته، مسائل أصولية لها استحقاقها الفني، لأن تعرض كمسائل أصولية في نطاق الأدلة العقلية، وهكذا اقتصر التغيير على المظهر، ولم يتجاوزه إلى الجوهر.

٣- إن الكتاب لا تعبّر بحوثه عن مستوى واحد من العطاء كمّاً وكيفاً، أو عن مستويات متقاربة، بل إن الكتاب في بعض مباحثه يتوسع ويتعمق، بينما يختصر ويؤجز في مباحث أخرى. فلاحظ مثلاً ما اشتمل عليه من تحقيق موسع فيما يتصل باعتبارات الماهية في بحث المطلق والمقيد، وما اشتمل عليه من توسع وإطناب في مباحث الحسن والقبح العقليين، وما اشتمل عليه من توسع كذلك في إثبات جريان الاستصحاب في موارد الشك في المقتضي.

بل الملحوظ في كثير من بحوث الكتاب أنه لا تنسيق بينها، وبين بحوث الكفاية التي فرض منهجياً أن تكون بعده في الخط الدراسي، فجملة من المسائل تعرض بنحو أوسع مما في الكفاية وأعمق، لا يبقى مبرر لدراسة المسألة نفسها من جديد في الكفاية، وجملة أخرى من المسائل تعرض موجزة أو ساذجة على نحو يبقى للكفاية قدرتها على إعطاء المزيد أو التعميق. (٥٩)

ثالثاً - مبررات الاستبدال الكامل ووضع كتب دراسية جديدة :

توصل السيد الصدر إلى رأي مفاده، أن استبدال الكتب الدراسية القديمة يجب أن يتم بصورة كاملة، فيعوض عن مجموع الكتب الدراسية الأصولية القائمة، بمجموعة أخرى تكون مصممة بروح واحدة، ووفق أسس مشتركة، وتنظم في ثلاث مراحل. وهذا ما قام به في دروس في علم الأصول، آخذاً فيها بعين الاعتبار النقاط الآتية:

١- إن الهدف من هذه الحلقات الثلاث، هو إيصال الطالب إلى مرحلة الإعداد لبحث الخارج، وجعله على درجة من الاستيعاب للهيكل العام لعلم الأصول، ومن الدقة في فهم معالمة وقواعده، تمكنه من هضم ما يعطى له في أبحاث الخارج هضمًا جيداً. ومن هنا جاء الحرص على أن يطرح في هذه الحلقات، أحدث ما وصل إليه علم الأصول من أفكار ومطالب.

٢- تشكل هذه الحلقات منهجاً واحداً، وتستوعب كل واحدة منها علم الأصول بكامله، ولكنها تختلف في مستوى العرض كما وكيفاً، وتدرج في ذلك، فيعطى لطالب الحلقة الأولى أو الثانية قدر مُحدّد من البحث في كل مسألة، ويؤجل قدر آخر من المسألة إلى الحلقة التالية، ويسري هذا التدرج في الحلقة الواحدة نفسها أيضاً. (٦٠)

٣- ليس من الضروري حتى على مستوى الحلقة الثالثة، استيعاب كل الأدلة التي يُستدل بها على هذا القول أو ذاك، لأن هذه الإحاطة إنما تلزم في بحث الخارج، أو في تأليف يُخاطب به العلماء من أجل تكوين رأي نهائي فلا بد حينئذ من فحص كامل، وأما في الكتب الدراسية لمرحلة السطح، فليس الغرض منها إلّا الثقافة العامة والإعداد،

وعلى هذا الأساس يُطرح في كل مسألة الأدلة ذات المغزى الفني، ويهمل ما لا يكون له محصل من الناحية الفنية.

٤- تجاوز التحديد الموروث تاريخياً للمسائل الأصولية، وإبراز ما استجد من مسائل، وإعطائها عناوينها المناسبة، وأما بالنسبة إلى التصنيف الموروث للمسائل الأصولية إلى مجموعتين، وهما مباحث الألفاظ والأدلة العقلية، فليس هناك مبرر للعدول عن التصنيف الثنائي، إلى تصنيف آخر، ولكن جرى إدخال تعديل عليه، يجعل المجموعتين هما مباحث الأدلة ومباحث الأصول العملية، وذلك من أجل تقريب التصنيف الأصولي للمسائل، إلى واقع عملية الاستنباط، وما يقع فيها من تصنيف للمواقف، فكما أن عملية الاستنباط تشتمل على مرحلتين مترتبتين وهما الأدلة والأصول، كذلك البحث في علم الأصول يصنف إلى هذين الصنفين، وكما أن الفقيه في مجال الأدلة تارة يستدل بالدليل الشرعي، وأخرى بالدليل العقلي، كذلك علم الأصول يبحث الأدلة الشرعية تارة، والأدلة العقلية أخرى.

٥- عند استعراض آحاد المسائل ضمن التصنيف المذكور، جرى ملاحظة الابتداء بالبسيط والانتهاء إلى المعقد، والتدرج في عرضها حسب درجات تعقيداتها وترابطاتها، والحرص على ألا تُعرض مسألة إلّا بعد أن يكون قد تم الاستيفاء مسبقاً من كل ما له دخل في تحديد التصورات العامة فيها. وألّا يُعطى في كل مسألة من الاستدلال والبحث إلّا بالقدر الذي تكون أصوله الموضوعية مفهومة بلا حاجة للرجوع إلى مسألة لاحقة، الأمر الذي ترتب عليه تغيير ترتيب المسائل من حلقة إلى أخرى.^(٦١)

٦- إن تعدد الحلقات شيء ضروري لتحقيق المنهج المرسوم، لأن إعطاء مجموع الكمية الموزعة للمسألة الواحدة في الحلقات الثلاث، ضمن حلقة واحدة فيه تحميل للطالب فوق ما يطيقه، ويكون جزء من تلك الكمية عادة مبنياً على مسائل أخرى، لم يتضح بعدُ حالها للطالب. كما أن تثليث الحلقات شيء ضروري أيضاً، على الرغم من أن الحلقة الأولى يبدو أنها ضئيلة الأهمية، وقد يتصور الملاحظ في بادئ الأمر إمكان الاستغناء عنها نهائياً، ولكن الصحيح عدم إمكان ذلك، لأن قبل البدء بحلقة استدلالية

تشتمل على نقض وإبرام، هناك حاجة إلى تزويد الطالب بتصورات عن المطالب، وعن القواعد الأصولية، حتى يكون بالإمكان في تلك الحلقة الاستدلالية، ضمان الاستدلال والنقض والإبرام لهذه المسألة أو تلك، ولهذا المطلب الأصولي أو ذاك. وبعد هذه الحلقة، تأتي الحلقة الثانية بوصفها حلقة استدلالية بحق، ولكن بدرجة تتناسب معها، وتمثل الحلقة الثالثة، المستوى الأعلى من الاستدلال، الذي يكفي لتحقيق الهدف المطلوب من دراسة السطح.^(٦٢)

٧- إن كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث، وإن كانت تستعرض علم الأصول ومباحثه على العموم، ولكن مع هذا قد تذكر بعض المسائل الأصولية في حلقة، ثم لا يعاد بحثها في الحلقة التالية، اكتفاء بما تقدم لاستيفاء حاجة المرحلة، أي مرحلة السطح.^(٦٣)

٨- عدم التصرف في العبارة الأصولية تغييراً أو تطويراً، وعدم توخي أن تكون العبارة في الحلقات الثلاث، وفقاً لأساليب التعبير الحديث، حصل ذلك إلى حد ما في الحلقة الأولى فقط، أما في الحلقتين الثانية والثالثة، فقد كان الحرص على أن تكون العبارة سليمة ووافية من جهة المعنى، ولم تكن هناك محاولة لجعلها حديثة، وليس ذلك لعدم الإيمان بأهمية تنشئة الطالب الحوزوي على أساليب التعبير الحديث، وإنما لاعتبارين مهمين، أحدهما: تمكين الطالب من الرجوع إلى الكتب العلمية الأصولية القائمة وفهمها، وهذا لا يتأتى إلا إذا تمت مخاطبته بعبارة قريبة من مفردات تلك الكتب، ولو أن هذه الحلقات الثلاث، كتبت بأساليب التعبير الحديث، ووضعت بديلاً عن المصطلحات القديمة فسوف تنقطع صلة الطالب بمراجع هذا العلم وكتبه، ويتعسر عليه الرجوع إليها، وهذا يشكل عقبة كبيرة تواجه نموه العلمي. والآخر: إن الكتب الدراسية الأصولية والفقهية المكتوبة باللغة العربية، تتميز عن أي كتاب دراسي عربي في العلوم المدنية، بأنها كتب لا تختص بأبناء لغة دون لغة، وكما يدرسها العربي، يدرسها كذلك الفارسي والهندي والأفغاني وغيرهم من أبناء الشعوب المختلفة في العالم الإسلامي، على الرغم من كونها كتباً عربية، وهؤلاء يتلقون ثقافتهم العربية من المصادر القديمة، التي لا تهين لهم قدرة كافية لفهم اللغة العربية، بأساليبها الحديثة، فما لم يحصل بصورة

مسبقة تطوير وتعديل في أساليب تثقيف هؤلاء، وتعليمهم اللغة العربية، يصعب اتخاذ أساليب التعبير الحديث أساساً للتعبير في الكتب الدراسية الأصولية.

٩- تختلف الحلقات الثلاث عن الكتب الدراسية الأصولية السائدة، في جهة تتفق فيها مع مناهج الكتب الدراسية الحديثة، فالكتب الدراسية الأصولية القائمة، لا تحتوي على الصعوبة والتعقيد في الجانب المعنوي والفكري منها فقط، بل إنها تشتمل على الصعوبة والتعقيد في الجانب اللفظي والتعبيري أيضاً. ولهذا تجد عادة أن المدرس حتى بعد أن يشرح الفكرة للطالب، تظل العبارة مستعصية على الفهم، ويحس الطالب بالحاجة إلى عون الأستاذ في سبيل تطبيق تلك الفكرة على العبارة جملة جملة، وليس ذلك إلاً لأن العبارة قد طعّمت بشيء من الإلغاز، إما لإيجازها أو للالتواء في صياغتها، أو لكلا الأمرين. بينما الكتب الدراسية التي تسير عليها مناهج الدراسة في العالم اليوم، لا تحتوي على هذه الصعوبة، لأن العبارة فيها وافية، وهذا ما جرى عليه العمل في هذه الحلقات، فقد جاءت العبارة فيها وافية بالمراد، لا بمعنى أن الطالب يقتنع بالمراد من العبارة فقط، بل بمعنى أنه حين يشرح له أستاذه المعنى، يجده منطبقاً على العبارة، ولا يحس في التعبير بالتواء وتعقيد.

١٠- التأكيد على أن تبني وجهة نظر، أو طريقة استدلال، أو مناقشة برهان، في هذه الحلقات، لا يدل على اختيار ذلك حقاً، كما أن المضمون الكامل للحلقات الثلاث، لا يمثل الوضع التفصيلي لمباحث السيد الصدر الأصولية، ولا يصل إلى مداها كماً أو كيفاً. (٦٤)

المقصد الثالث : التجديد الاصولي في تقسيم علم الأصول عند السيد الصدر يمتلك العلم كينونته حينما يتحول من مجموعة مسائل متباعدة متفرقة إلى مجموعة مباحث منتظمة ومرتبة، ويحتل ترتيب وطرز الفرز للموضوعات والأبحاث مكانة هامة في دفع عجلة تنامي هذا العلم أو العكس، فرب نسق تبويبي معين يؤثر في شل حركته كلياً أو جزئياً، ورب تقسيم معين لمسائله يبعده عن غرضه أو العكس أو يحدث فيه إعاقة ما تحوله إلى علم قلق غير منتظم الخطى، وبالتالي فتحديد أن هذا البحث أو ذاك أين يجب

وضعه هو أمر ضروري منهجياً. ومن هنا يأتي دور المنهجية وتنويع الأبحاث الأصولية في طليعة اهتمامات الساعين إلى إجراء تغييرات بنوية فيه تدفعه إلى مزيد من الإنتاج والإثمار.

اولاً- التقسيم المعروف لعلم الأصول : قسّم الصدر علم الأصول مدرسياً تقسيماً رباعياً مشهوراً هو:

- ١- ما يرتبط بما يوصل إلى الحكم الشرعي بعلم وجداني كالعقليات.
 - ٢- ما يوصل إليه بعلم تعبدى جعلى، وهذا على قسمين:
 - أ- البحث الصغرى، وهو يشمل مباحث الألفاظ وما يتعلق بها.
 - ب- البحث الكبرى، وهو يشمل مباحث الحجج والأمارات.
 - ٣- ما يرتبط بالوظيفة العملية الشرعية، ويشتمل مباحث الأصول الشرعية.
 - ٤- ما يرتبط بالوظيفة العقلية، ويشمل الأصول العقلية كقاعدة قبح العقاب^(٦٥)
- وأمام هذا التنويع للمباحث الأصولية عمد السيد الشهيد إلى محاولة إحداث ثغرات معينة فيه من خلال إثارته التساؤل التالي: ماذا يراد من وراء هذا التقسيم لعلم الأصول؟ هل نهدف إلى مجرد عملية تجميعية للمسائل في أربع دوائر كبيرة أو أكثر، أو أن وراء تقسيمنا هذا فرضية ومصادرة ما تجعل من هذا التقسيم قائماً على أساس منهج محدد يفرض رباعيته تارةً، كما يتطلب ترتيباً معيناً للمسائل من حيث التقديم والتأخير أخرى؟ ووفقاً لذلك سجل الشهيد انتقاداته الخاصة على هذا التقسيم^(٦٦)

وهذه النقطة من السيد الشهيد في غاية الأهمية والدلالة؛ لأن إجراء تعديلات في جسم علم من العلوم رهين لتغيرات بنوية في هذا العلم، إما طرأت عليه من داخله نتيجة النمو التصاعدي الكبير أو من خارجه نتيجة ظهور علوم أخرى تعهدت بصورة أكثر تخصصية بمعالجة بعض ما كان يعالجه هذا العلم، أو ضمور علوم أخرى سبب انسحابها من الميدان المعرفي - لسبب أو لآخر - التزام العلوم المتبقية بمعالجة تركتها، ولا يطرؤ على علم من العلوم تعديل في التقسيم والتبويب إلا إذا لاحظ العلماء خصوصيات معينة في هذا العلم لم تلاحظ بنفس الدرجة من قبل. وهكذا الحال في علم الأصول، فإن تشييد

البهبهاني ومن لحقه لنظريات كبرى في مسألة الأصل العملي وتحليله والعلاقة بينه وبين الأمانة، أدى في خاتمة المطاف إلى ظهور فرزٍ جديدٍ لهذا العلم على يد الشيخ الأنصاري انسجماً مع ما صارت تستدعيه طبيعة ومستوى الموضوعات.. وهكذا، وهنا يلاحظ في أطروحة الشهيد الصدر اشتمالها على ميزاتٍ فنيةٍ تستجيب لهذا الواقع الموجود في علم الأصول كما سنلاحظ إن شاء الله تعالى.

ثانياً - التقسيم المقترح من قبل الشهيد الصدر :

في إطار وضعه للصيغة الأنسب قدم الشهيد الصدر اقتراحين اثنين لكلٍ منهما ميزاته، إلا أنه لاحظ وجود ثغرتين في كلا التقسيمين المقترحين، انسجماً مع نتائجه الأصولية الخاصة، فهو من جهة يرى أن مباحث القطع ليست مباحث أصولية؛ لأن المسائل الأصولية نفسها تعتمد هي الأخرى على حجية القطع فلا يمكن أن تكون منها طبيعةً، ولهذا صنف حجية القطع كأحد الأصول الموضوعية لهذا العلم، ولأجل ذلك استبعدها عنه جاعلاً إياها ضمن مقدمة أو مدخل لعلم الأصول. (٦٧)

وعلى خط آخر لاحظ أن حركة الأصول - بحسب ما رسم له في تعريفه - تتجه ناحية استنباط الحكم الشرعي، وهذا يعني أن الحكم الشرعي مفروض كهدف ووجهة لهذا العلم، وبالتالي ليس داخلاً ضمن مسائله، وهذا معناه أنه من الضروري إدراج مباحث الحكم الشرعي وتعريفه وتقسيمه وحقيقته وأحكامه في المقدمة نفسها، بدل أن تبقى هذه التصورات مبعدة في ثنايا علم الأصول، لاسيما في مباحث الاستصحاب.

وعلى أية حال فقد ذكر صيغتين هما باختصار:

الصيغة الأولى: يقسم علم الأصول إلى قسمين :

- ١- الأدلة وتدرس على الشكل الأدلة الشرعية، وتقرأ فيها مباحث الدلالات والصدور. والحجية. والأدلة العقلية، وتقرأ فيها القضايا العقلية وتحديدها صغرياً. وحجية الدليل العقلي كبحث كبروي.

٢- الأصول العملية، وتدرس فيها الأبحاث العامة في الأصل، حقيقته، أقسامه، علاقاته. والأبحاث المتعلقة بالشبهة البدوية كالبراءة والاستصحاب. والأبحاث المتعلقة بالشبهة المقرونة بالعلم كالاشتغال والأقل والأكثر، ثم وفي الخاتمة تعالج مباحث التعارض. الصيغة الثانية: يقسم الأصول تقسيماً خماسياً كالتالي:

- ١- مباحث الألفاظ وما يرتبط بالظهورات اللفظية والسياقية والحالية.
- ٢- مباحث الاستلزام العقلي سواء المستقلات وغير المستقلات.
- ٣- مباحث الدليل الاستقرائي من إجماع وشهرة وتواتر وسيرة، وتقدم لها مقدمة حول الاستقراء وخصائصه.
- ٤- مباحث الحجج، وتعالج فيها الأمارات والأصول مع مقدمة حول حقيقتيهما وأحكامهما وعلاقاتهما.
- ٥- مباحث الأصول العقلية العملية. ثم خاتمة في التعارض.

ثالثاً- حول الصياغتين المقترحتين في تقسيم السيد الصدر :
تمتاز الصيغة الأولى بمراعاة طبيعة حركة الفقيه ميدانياً، فهو يتعامل أولاً مع الدليل وثانياً مع الأصل عند عدم الدليل، وهذا الامتياز هو أساس هذا التقسيم عند الشهيد الصدر، أما الصيغة الثانية فهي تمتاز بفرز كل ما يلتقي في منهج بحث واحد كالألفاظ والعقل والاستقراء، وهو الركن الذي طرح على أساسه هذا التقسيم. وتتفق الصياغتان في مقدّمة مباحث القطع والحكم الشرعي، وخاتمة مباحث التعارض. وتدمج الصيغة الثانية بين الأمارات والأصول الشرعية، فيما تفصلهما الصيغة الأولى فصلاً واضحاً، والعكس هو الصحيح؛ إذ تدمج الصيغة الأولى بين الدليل العقلي والاستقرائي فيما تميزهما الصيغة الثانية، وهذا التمييز سببه ملاحظة تطورات نظرية الاحتمال في الأصول عند الشهيد الصدر كما سنلاحظ فيما بعد.

الصيغة الأولى أقرب إلى المنهج القديم في الأصول، وقد اقترب منها السيد الصدر في المعالم والحلقات، وهو ما يكشف بدرجة معينة عن ميله على تربية الطالب وفق الصيغة

العملية، أما الصيغة الثانية فهي أقرب إلى المنهج الحديث في الأصول والتي اعتمدها الشهيد في دراساته العليا.

ركزت الصيغة الأولى على فتح قسم خاص لتعريف الأصل العملي وحقيقته وميزاته وأحكامه تماشياً مع التطورات الأصولية على هذا الخط، فيما جعلته الصيغة الثانية مقدمةً للقسم الرابع الذي تتلاقى فيه الأمارات بالأصول. إلى غير ذلك من خصائص عامة أو جزئية في هذين الاقتراحين.^(٦٨)

وبقطع النظر عما تقدم، فإن ما يكشف عنه وضع اقتراحين للتقسيم هو أن الشهيد الصدر إما أنه لم يحسم موقفه من الموضوع نتيجة الميزات الهامة لكل تقسيم مما لا مجال للجمع بينها في تقسيم واحد بنظره، أو أنه حسم الموقف لصالح تقسيم دون آخر، لكنه كان يتحين الفرصة للتطبيق الميداني الشامل له، وميل الشهيد الصدر أكثر نحو الصيغة الأولى، انسجاماً مع نظرية المراحل عنده، لأنه من المستبعد أن يتبنى صيغة تعود إلى حد معين لمرحلة ما قبل الأنصاري لصالح المراحل الدراسية الأولى، ثم يقفز بالطالب إلى نخط مختلف لهذا العلم في مرحلة التحقيق والبحث الخارج، لاسيما وأن الصيغة الأولى هي الأبعد عن الواقع العلمي في زمانه، وهذا يعني أنه طبق الاقتراح الأكثر ميلاً له في المراحل الدراسية الأولى كخطوة أولية مقدورة نسبياً، ولعله كان يأمل في أن يجري تطبيقها لاحقاً وتدرجياً في مراحل أعلى، وإلا فتعدد الصيغ بين السطوح والخارج عند الشهيد إذا كان صيغة نهائية لديه سوف يشكل بنفسه مشكلة منهجية وفنية.

الخاتمة :

١- السيد الشهيد محمد باقر الصدر واحد من الظواهر الكبيرة في الحياة الإسلامية والإنسانية في القرن الأخير، وقد تميز بخصائص افتقدتها الكثير من الشخصيات التي ظهرت في هذا القرن وسعت نحو التغيير والتطوير

٢- تميزت أبحاث ومؤلفات السيد الصدر باستيعاب كل جزئيات الموضوع الذي يكتب فيه أو يبحث فيه، بحيث الذي يطلع على أي موضوع يراه يعالج كل ما يدور في ذهنه من احتمالات محيطاً بكل التفاصيل.

٣- يؤمن الصدر بمقاربة ما بين الأصول والفقه، حيث أراد صياغة الأصول صياغةً ميدانيةً تتبع حركة الفقيه في عمله الفقهي، وهذا الأمر قد يعززه قيامه باختيار هذا التقسيم إلى حد كبير في كتبه الدراسية

٤- يرى الصدر أن استبدال الكتب الدراسية القديمة يجب أن يتم بصورة كاملة، فيُعوض عن مجموع الكتب الدراسية الأصولية القائمة، بمجموعة أخرى تكون مصممة بروح واحدة، ووفق أسس مشتركة

الملخص :

السيد الشهيد محمد باقر الصدر واحد من الظواهر الكبيرة في الحياة الإسلامية والإنسانية في القرن الأخير، وقد تميّز بخصائص افتقدتها الكثير من الشخصيات التي ظهرت في هذا القرن وسعت نحو التغيير والتطوير، وقراءة مثل هذه الشخصية قد يوقع القارئ في بعض الأخطاء حينما يحملها ما لم ترده أو يسلب عنها ما تميّزت به.

ولا يخفى أن مشروع السيد الشهيد الصدر (قدس) التجديدي، والذي أراد من خلاله محاكاة الحياة العامة ووضع الخطوط العريضة لها بغية حل المشاكل التي يعاني منها الإنسان مبتدأً بوضع أسس وافكار رصينة تعبر عن الرؤية الحقيقية للإسلام تجاه الحياة وما يتجدد فيها من مسائل بدأ بالأصول إذ طرح فكرة المنظومة الأصولية المترابطة والتي لا ينفك بعضها عن البعض الآخر، ساعياً لتحقيق هذا الغرض لإيجاد نظريات تعالج الواقع المعاصر.

ويحاول الباحث في هذه الصفحات البسيطة أن يذكر رشفة من التجديد الأصولي على خط أصول الفقه الإسلامي عند الشهيد الصدر، إلا أنه وانطلاقاً من ضرورة الشفافية في تحديد وترسيم البحث من اللازم أن نعرف أننا لا نعالج هنا المبررات التاريخية والموضوعية التي ولدت ظاهرة الصدر وجاءت بها، وإنما نقرأ نفس نتاجاته التي تصلح شاهداً على خاصية التجديد عنده مع الأخذ بالاعتبار فترته وظرفه ومحيطه التاريخي.

أهداف البحث : دراسة التجديد الأصولي، والوقوف على سماته في الفكر الأصولي عند السيد محمد باقر الصدر.

منهجية البحث : أعتمد الباحث في تقسيم الدراسة الى مطالب اربع ثلاث مشفوعة بمقدمة وخاتمة واهم ما توصل اليه البحث من نتائج .

اما المطلب الاول : مفهوم التجديد الاصولي والسيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر ، وفيه مقصدان : الاول : مفهوم التجديد الاصولي في اللغة والاصطلاح . والثاني : السيرة العلمية والعملية للسيد محمد باقر الصدر .

أما المطلب الثاني : سمات التجديد عند السيد محمد باقر الصدر (قدس) أما المطلب الثالث : التجديد في علم الاصول عند السيد الصدر ، وفيه مقاصد ثلاث : الاول : التجديد في الفكر الاصولي عند السيد محمد باقر الصدر ، والثاني : التجديد الاصولي في منهجية الكتب الدراسية في الحوزة العلمية . والثالث : التجديد الاصولي في تقسيم علم الأصول عند السيد الصدر

ثم ذكر الباحث اهم النتائج التي توصل اليها البحث واهم المصادر المعتمدة في البحث . الكلمات المفتاحية : التجديد ، ، الاصول ، الفكر ، محمد باقر الصدر .

The martyr Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr is one of the great phenomena in Islamic and human life in the last century. Return it or take away from it what distinguished it

It is no secret that the renewal project of Sayyid Al-Sadr (Jerusalem) through which he wanted to simulate public life and lay out its broad outlines in order to solve the problems that man suffers, starting with laying foundations and solid ideas that express the true vision of Islam towards life and the issues that are renewed in it. Presenting the idea of the interconnected fundamentalist system, which are inseparable from each other, seeking to achieve this purpose to find theories that address contemporary reality.

In these simple pages, the researcher tries to mention a sip of the fundamentalist renewal on the line of the principles of Islamic jurisprudence at the martyr al-Sad.

Research Objectives: To study the fundamentalist renewal, and to identify its features in the fundamentalist thought of Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr

Keywords: renewal, assets , thought, Muhammad Baqir Al-Sadr.

الهوامش :

- (١) ظ: الصحاح له (٤٥٤/٢) مادة (جدد).
- (٢) لسان العرب (٢٠٢/٢) ، ومعجم متن اللغة (٤٨٥/١).
- (٣) انظر: تهذيب اللغة (٤٦٢/١٠) ، مادة (جدد).
- (٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٠٩/١). المادة نفسها.
- (٥) لسان العرب ١١١/٣ ، الصحاح للجوهري ٤٥٤/٢
- (٦) الفيومي ، المصباح المنير: ١٢٢، مادة (أصل). ظ: ابن منظور ، لسان العرب ، ١٠ : ٨٩
- (٧) الأصفهاني : محمد حسين ، الفصول الغروية في الأصول الفقهية : ٥ ، تح : عباس القطيفي ، ط ١ ، الناشر : ذوي القربى .
- (٨) الصدر: سيد محمد باقر (ت: ١٤٠٠هـ) ، دروس في علم الأصول- الحلقات- ط ١، ١٩٧٨هـ ، نشر: دار الكتاب ، بيروت.
- (٩) الحائري ، كاظم الحسيني ، حياة وأفكار الشهيد الصدر: ٣٢.
- (١٠) العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ، ١ : ١٠٥.
- (١١) حياة السيد محمد باقر الصدر : ١٣
- (١٢) العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ، ١٢٢ . ظ: الحسيني ، محمد باقر الصدر حياة حافلة وفكر خلاق : ٤٧.
- (١٣) الحسيني ، محمد باقر الصدر: ٦٥.
- (١٤) العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ، ٣ : ١١٣.
- (١٥) العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ، ٤ : ٦٦.
- (١٦) العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ، ٤ : ٢٨١.
- (١٧) بحوث في علم الأصول ، سيد محمود الهاشمي: ١ : ٨ ، و بحوث في الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي ، حسن عبد الستار: ١ / ٨.
- (١٨) محمد باقر الصدر حياة حافلة فكل خلاق ، محمد الحسيني : ٢٤٨.
- (١٩) محمد باقر الصدر تكامل المشروع الفكري والحضاري ، صائب عبد الحميد ، : ٥.

- (٢٠) نهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، عبد الجبار الرفاعي : ٣١.
- (٢١) مباحث الأصول، سيد كاظم الحائري: ١ ق ٢ / ٥١.
- (٢٢) ظ. بحوث في علم الأصول، سيد محمود الهاشمي: ١ / ٨-٩، وظ. بحوث في علم الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي، حسن عبد الساتر: ١ / ٨.
- (٢٣) مباحث الأصول، سيد كاظم الحائري: ١ ق ٢ / ٥١.
- (٢٤) ظ. محمد باقر الصدر حياة حافلة فكر خلاق، محمد الحسيني : ٢٥٠.
- (٢٥) بحوث في علم الأصول، سيد محمود الهاشمي: ١ / ٩، وبحوث في الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي، حسن عبد الساتر: ١ / ٩.
- (٢٦) ظ. مباحث الأصول، سيد كاظم الحائري: ١ ق ٢ / ٥١.
- (٢٧) نهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، عبد الجبار الرفاعي : ٢٩.
- (٢٨) العقل العملي في فكر الشهيد الصدر (قدس)، عمار ابو رغيف، بحث منشور في مجلة قضايا اسلامية، العدد الثالث سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، : ٣٢.
- (٢٩) ظ. بحوث في علم الأصول، سيد محمود الهاشمي: ١ / ٩، وظ. بحوث في علم الأصول تمهيد في بحوث الدليل اللفظي، حسن عبد الساتر: ١ : ٩.
- (٣٠) ظ. مباحث الأصول، سيد كاظم الحائري: ١ ق ٢ / ٥٤.
- (٣١) نهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، عبد الجبار الرفاعي : ٥٥ - ٥٦.
- (٣٢) بحوث في علم الأصول، سيد محمود الهاشمي: ١ / ١٠، وبحوث في الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي، حسن عبد الساتر: ١ / ١٠.
- (٣٣) محمد باقر الصدر تكامل المشروع الفكري والحضاري، صائب عبد الحميد، : ٢٨.
- (٣٤) وهي بحسب ترتيبها الزمني هي كتاب غاية الفكر الصادر سنة ١٩٥٥م، وكتاب المعالم الجديدة للأصول الصادر سنة ١٩٦٥م، وكتاب دروس في علم الأصول الصادر سنة ١٩٧٨م
- (٣٥) حسن حنفي. حصار الزمن الحاضر.. مفكرون، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٤م، ص ٥٥.
- (٣٦) محمد الدسوقي. مدخل لعلم الأصول، القاهرة: رابطة ال جامعات الإسلامية، ٢٠٠٩م، ص ٢٣٠.
- (٣٧) الحائري في مباحث الأصول، ص ٥٨
- (٣٨) المعالم الجديدة للأصول، السيد محمد باقر الصدر، ص ٨٧ ، دارالتعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- (٣٩) كاظم الحائري. مباحث الأصول، قم: ج ١، ص ٥٨.

- (٤٠) كاظم الخائري. مباحث الأصول، قم: ج ١، ص ٦٠
- (٤١) كاظم الخائري. مباحث الأصول، قم: ج ١، ص ٦١
- (٤٢) مباحث الأصول، ق ٢ - ج ١: ٥٤
- (٤٣) الميلاد، زكي، الصدر والتجديد الفكري والاصولي، ١٧٥
- (٤٤) التجديد المنهجي، هو محاولة إعادة صياغة أصول الفقه بطريقة منهجية جديدة وحديثة، كما تجلت وظهرت في كتاب (دروس في علم الأصول)، الذي يقع في مجلدين، ويتكون من ثلاث حلقات مترابطة ومتكاملة، وهذه -على ما أعلم- أول محاولة من نوعها في العصر الحديث عند علماء الإمامية.
- (٤٥) محمد الحسيني. محمد باقر الصدر حياة حافلة.. فكر خلاق، بيروت: دارالبیضاء، ٢٠٠٥ م، ص ٣٥٨.

- (٤٦) الميلاد، زكي، الصدر والتجديد الفكري والاصولي، ١٧٨
- (٤٧) وهذه الكتب الأربعة بحسب ترتيبها الدراسي هي كتاب معالم الدين وملاذ المجتهدين المشهور بكتاب المعالم، للشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ). وقوانين الأصول المشهور بكتاب القوانين، للشيخ أبو القاسم القمي (١٢٣١هـ). وفرائد الأصول المشهور بكتاب الرسائل، للشيخ مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ). وكفاية الأصول المشهور بكتاب الكفاية، للشيخ محمد كاظم الخراساني (١٣٢٩هـ)

- (٤٨) الميلاد، زكي، الصدر والتجديد الفكري والاصولي، ١٨٢
- (٤٩) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١١
- (٥٠) الميلاد، زكي، الصدر والتجديد الفكري والاصولي، ١٨٣
- (٥١) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١١
- (٥٢) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١٢
- (٥٣) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١٣
- (٥٤) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١٤
- (٥٥) الميلاد، زكي، الصدر والتجديد الفكري والاصولي، ١٨٩
- (٥٦) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١٧
- (٥٧) ظ: دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ١٩
- (٥٨) ظ: دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ٢٠
- (٥٩) ظ: دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ٢١
- (٦٠) ظ: دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١: ٢٢

- (٦١) ظ: دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١ : ٢٤
- (٦٢) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١ : ٢٥
- (٦٣) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١ : ٢٦
- (٦٤) دروس في علم الأصول - السيد محمد باقر الصدر - ج ١ : ٢٨
- (٦٥) بحوث في علم الأصول ١ : ٥٥. «تمهيد في مباحث الدليل اللفظي»، الشيخ حسن عبدالساتر ١ : ١١٥-١١٦.
- (٦٦) بحوث في علم الأصول ١ : ٥٦.
- (٦٧) بحوث في علم الأصول ١ : ٥٥-٦٢، تمهيد في مباحث الدليل اللفظي ١ : ١١٥-١٢٥
- (٦٨) حب الله ، حيدر ، معالم الإبداع الأصولي عند الشهيد السيد محمد باقر الصدر: ٣٦
- المصادر :
- ١- ابن منظور: محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ) لسان العرب، ط ١ ١٤٢٦هـ، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
 - ٢- ابو رغيف ، عمار العقل العملي في فكر الشهيد الصدر(قدس)، بحث منشور في مجلة قضايا اسلامية، العدد الثالث سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
 - ٣- الأصفهاني : الشيخ محمد حسين، الفصول الغروية في الأصول الفقهية ، تح : عباس القطيفي ، ط ١ ، المطبعة نهضة ، الناشر : ذوي القربى .
 - ٤- الحائري ، كاظم الحسيني ، مباحث الاصول ، ، نشر مجمع الفكر الإسلامي ، قم - ايران.
 - ٥- الحائري ، كاظم الحسيني، حياة وأفكار الشهيد الصدر ، نشر مجمع الفكر الإسلامي ، قم - ايران.
 - ٦- حب الله ، حيدر ، معالم الإبداع الأصولي عند الشهيد السيد محمد باقر الصدر
 - ٧- حسن حنفي. حصار الزمن الحاضر.. مفكرون، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٤م.
 - ٨- الحسيني، محمد طاهر ، محمد باقر الصدر حياة حافلة وفكر خلاق ، الناشر دار المحجة البيضاء ، ط ، ٢٠٠٥ م.

- ٩- الدسوقي، محمد. مدخل لعلم الأصول، القاهرة: رابطة ال جامعات الإسلامية، ٢٠٠٩م.
- ١٠- الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، ط ١ ، ١٤١٠هـ، نش: مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران
- ١١- الرفاعي ، عبد الجبار، نهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي .
- ١٢- الساتر ، حسن عبد ، بحوث في علم الأصول ، الدار الاسلامية ، بيروت .
- ١٣- الصدر ، محمد باقر ، المعالم الجديدة للأصول، دارالتعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ١٤- الصدر،دروس في علم الأصول- الحلقات- ط ١، ١٩٧٨هـ ، نشر: دار الكتاب ، بيروت.
- ١٥- العاملي احمد عبدالله ابو زيد. محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة ،الناشر. مؤسسة العارف ط ١ ، ٢٠٠٦م.
- ١٦- عبد الحميد ، صائب ، محمد باقر الصدر تكامل المشروع الفكري والحضاري .
- ١٧- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) كتاب العين تح: د المخزومي، د السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال .
- ١٨- الميلاد ، زكي ، الصدر والتجديد الفكري والاصولي ، دارالتعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٤١هـ
- ١٩- الهاشمي ، محمود ، بحوث في علم الأصول ، ط ٢ ، ١٤٣٥هـ، نش: مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران